

Distr.: General
3 April 2007
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٧١٦ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الذي قرر مجلس الأمن بموجبه أن يمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا إلى غاية ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ويتضمن التقرير معلومات مستكملة عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، منذ تقريره المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ (S/2007/15).
- ٢ - وواصل جان آرنو، ممثلي الخاص، قيادة البعثة. وكان يساعده كبير المراقبين العسكريين، اللواء نياز محمد خان خطاك (باكستان). وبلغ قوام البعثة في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ما عدده ١٢٩ مراقبا عسكريا و ١٣ ضابط شرطة (انظر المرفق).

ثانيا - العملية السياسية

- ٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة جهودها الرامية إلى تيسير الحوار بين الجانبين الجورجي والأبخازي، ودرء تصعيد التوترات، والحفاظ على الاستقرار في منطقة الصراع. وظلت على جدول أعمال الحوار بين الجانبين الأولويات الثلاث التي أيدتها الاجتماعات الرفيعة المستوى لفريق الأصدقاء التي ترأستها الأمم المتحدة (انظر S/2004/315، الفقرات ٥ إلى ٧)، والاتفاقات المبرمة في سوتشي بين رئيسي الاتحاد الروسي وجورجيا (انظر S/2003/412، الفقرة ٥). وتهدف الجهود والأنشطة المضطلع بها في هذا الإطار إلى تحسين الثقة بين الجانبين وتسهيل إجراء مفاوضات هادفة بشأن تسوية سياسية شاملة للصراع، مع مراعاة المبادئ الواردة في الوثيقة المعنونة "المبادئ الأساسية المتعلقة بتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي" وكتاب إحالتها (انظر S/2002/88، الفقرة ٣) والأفكار الإضافية التي طرحها الجانبان.



٤ - وواصل ممثلي الخاص اتصالاته المنتظمة طوال هذه الفترة مع كلا الجانبين وكذلك مع فريق الأصدقاء، بما في ذلك في عواصم بلدانهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسّرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا تنظيم زيارات إلى منطقة الصراع وإلى سوخومي، بما في ذلك الزيارة التي قامت بها بعثة تقييم تابعة للاتحاد الأوروبي تحت قيادة هيوز مينغاريلي، مدير المفوضية الأوروبية لشرقي أوروبا وجنوب القوقاز وآسيا الوسطى، والتي انضم إليها بيتر سيمينبي، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لجنوب القوقاز؛ وتوماس همبرغ، مفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان؛ إضافة إلى الزيارات التي قام بها في شهري كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ممثلو فريق الأصدقاء الذي يوجد مقره في تبليسي.

٥ - ولم تمض سوى فترة قصيرة عقب دورة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا، حتى اجتمع ممثلون رفيعو المستوى لفريق الأصدقاء يومي ١٢ و ١٣ شباط/فبراير في جنيف، تحت رئاسة وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان-ماري غينو، وبمشاركة من ممثلي الخاص. وتناول الاجتماع بالنقاش عملية السلام وسبل تعزيز الحوار بين طرفي الصراع وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧١٦ (٢٠٠٦). وشارك في الاجتماع الوفدان الجورجي والأبخازي، يقودهما على التوالي وزير الدولة لحل الصراعات، ميراب أنتادزي، ووزير الخارجية الفعلي، سيرجي شامبا. وأعاد كل من الأمم المتحدة وفريق الأصدقاء تأكيد دعمهما لإيجاد حل عن طريق التفاوض، وتأكيد ما تكتسيه قرارات مجلس الأمن من أهمية في هذا الصدد. ولاحظا المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق الجانبين في تسوية الصراع، فأعربا عن إيمانهما بإمكانية إيجاد حل سياسي شامل عن طريق الحوار وبأن الحالة على أرض الواقع في مجالات الأمن، وعودة المشردين داخليا واللاجئين، والإنعاش، والتنمية يمكن بل يجب أن تتحسن. وأعادا أيضا تأكيد استعداد المجتمع الدولي لم يد المساعدة لذلك الغرض.

٦ - وفي معرض المناقشات التي دارت بين الجانبين وفريق الأصدقاء على نحو منفصل، أعرب الجانبان عن وجهات نظرهما ومواقفهما إزاء عملية السلام، واستعرضا التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧١٦ (٢٠٠٦). وأعرب الجانب الجورجي عن استعداده لإجراء حوار مباشر مع الجانب الأبخازي على المستويات كافة ودون شروط مسبقة، بما في ذلك عقد اجتماع على أعلى مستوى. وفيما أقر بتدهور الحالة الأمنية في غالي، اقترح عقد اجتماعات رفيعة المستوى بشأن المسائل الأمنية، وعرض تعزيز الشفافية والثقة في منطقة وادي كودوري العليا، بما في ذلك عن طريق إشراك ممثلين أبخازيين في زيارات الرصد. ووافق على ضرورة وضع نظام للإخطار والتحقق في المنطقة الأمنية. وأعاد تأكيد التزامه بأنشطة الإنعاش في إطار البرنامج القائم الممول من المفوضية الأوروبية. وأكد الجانب

الجورجي من جديد المبدأ الأساسي المتمثل لحق عودة جميع المشردين داخليا واللاجئين، بما في ذلك إلى المنطقة الواقعة خارج مقاطعة غالي. وفي هذا الصدد، وافق على المضي قدما في تنفيذ ورقة استراتيجية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن عمليات العودة (انظر S/2005/453، الفقرة ٥). وأعرب الجانب الجورجي عن استعداده لتسهيل الاتصالات بين الجانب الأبخازي والطائفة الأبخازية في تركيا. وأشار الطرف الأبخازي من جانبه إلى أن استئناف الحوار يقتضي التقيد الدقيق بالاتفاقات السابقة. وشدد على وجه الخصوص على ضرورة انسحاب الأفراد العسكريين من منطقة وادي كودوري العليا. وفيما أعرب الجانب الأبخازي عن استعداده لإيجاد حل للوضع هناك، اقترح نقل مهام إنفاذ القانون تدريجيا إلى المجتمع المحلي، مع إمكانية إشراك الشرطة الدولية. وأبرز الجانب الأبخازي أيضا الحاجة إلى الحد من التوترات في مقاطعة غالي في ضوء أحداث العنف الأخيرة (انظر S/2007/15، الفقرتان ٩ و ١٧)، مقترحا تنشيط الآليات الأمنية القائمة لذلك الغرض. وأيد الجانب الأبخازي فكرة عقد اجتماع على أعلى مستوى شريطة أن يفضي إلى نتائج محددة، من قبيل توقيع وثيقة بشأن عدم استئناف أعمال القتال أو رفع القيود الاقتصادية. وأعرب أيضا عن استعداده لتنفيذ ورقة استراتيجية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن عمليات العودة إلى مقاطعة غالي في المقام الأول.

٧ - وشجع فريق الأصدقاء كلا الطرفين على استئناف الحوار. وشدد على وجه الخصوص على ضرورة التصدي للقضايا الأمنية على الفور. وبينما أقر الفريق بما أحرز من تقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧١٦ (٢٠٠٦)، حث الطرفين على مواصلة اتخاذ خطوات محددة بشأن تدابير بناء الثقة. وشدد على ضرورة الإحجام عن أي عمل من شأنه أن يعيق إحراز التقدم أو يقوض الثقة، وحث الجانبين على مراعاة حساسيات كل منهما وعلى التعاون في سبيل التخفيف من حدة التوتر. وفيما يتعلق بوادي كودوري، لاحظ فريق الأصدقاء الحاجة إلى كفالة الامتثال لاتفاق ١٩٩٤ بشأن وقف إطلاق النار والفصل بين القوات الموقع في موسكو في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤، وكذلك حفظ القانون والنظام العام. وأعاد تأكيد حق المشردين داخليا واللاجئين في العودة إلى أبخازيا، جورجيا، وشجع الجانبين على التركيز على الخطوات العملية الرامية إلى تحسين ظروف عمليات العودة إلى مقاطعة غالي في المقام الأول. ورأى فريق الأصدقاء أنه من المفيد إبقاء مساهمة الحضور الدولي، بما في ذلك الشرطة، في تنفيذ اتفاق موسكو لعام ١٩٩٤ وقرارات مجلس الأمن قيد الاستعراض في سبيل تعزيز الثقة بين الجانبين والمجتمعات المتضررة من الصراع.

٨ - وفي أعقاب اجتماع جنيف، تشبث الجانب الأبخازي بموقفه المتمثل في أن استئناف الحوار بشأن مسائل غير تقنية يستلزم الاستجابة لشواغله المتعلقة بمنطقة وادي كودوري

العليا، ولا سيما انسحاب الأفراد المسلحين الجورجيين وحكومة جمهورية أبخازيا المستقلة ذاتيا. وألح أيضا على إطلاق سراح بريدون شاكابيريا (انظر S/2007/15، الفقرتان ٨ و ١٦) ودافيد سيغوا (انظر الفقرة ١٥ أدناه)، وكلاهما من أصل جورجي وكانا يعملان في الهياكل الإدارية الفعلية لمقاطعة غالي. وكبادرة لحسن النية، أطلق الجانب الأبخازي في ١٤ شباط/فبراير سراح ليفان ماماساخليسلي الذي كان يقضي حكما بالسجن لمدة ١٤ سنة بتهم تتعلق بالإرهاب.

٩ - وواصل ممثلي الخاص، بالموازاة مع محاولاته تحسين الظروف لاستئناف الحوار، التشديد على ضرورة أن يراعي كلا الطرفين أحكام القرار ١٧١٦ المتعلقة بكل منهما على حدة. وأبرز أيضا ضرورة عقد اجتماع اللجنة التوجيهية لبرنامج إنعاش منطقة الصراع الممول من المفوضية الأوروبية في أقرب وقت ممكن (انظر S/2006/19، الفقرة ٦). بما يكفل استجابة البرنامج لشواغلهم. ويتضمن الفرع الثالث من هذا التقرير تبياناً لما أحرز من تقدم في هذا المضمار.

١٠ - وبتزامن مع ذلك، استمر الخلاف بشأن أشكال حفظ السلام (انظر S/2006/771، الفقرة ٥). وفيما عارض الجانب الأبخازي إجراء أي تغيير على الشكل الحالي، عرضت حكومة جورجيا على الاتحاد الأوروبي وسائر الجهات الفاعلة الدولية حججها بشأن إجراء تغيير في شكل حفظ السلام. واستمر الخلاف أيضا فيما يتعلق بدور حكومة جمهورية أبخازيا المستقلة ذاتيا. وشجع الجانب الجورجي المجتمع الدولي على الانخراط معه في ذلك المسعى، فيما ظل الجانب الأبخازي مصراً على موقفه المعارض لهذا النهج.

١١ - وفي شهري شباط/فبراير وآذار/مارس، أجرى الجانب الأبخازي انتخابات محلية وبرلمانية مزعومة. فطعن فيها الجانب الجورجي، فيما اعتبرها الاتحاد الأوروبي غير مشروعة، شأنه في ذلك شأن الولايات المتحدة الأمريكية، ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وسيرا على هدي القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن في هذا الشأن، لم تقم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بمراقبة هذه الانتخابات المزعومة.

ثالثا - التطورات التي شهدتها المنطقة الواقعة تحت مسؤولية البعثة

قطاع غالي

١٢ - لاحظت في تقريرتي السابق أنه، منذ أوائل كانون الأول/ديسمبر، انتقلت بؤر التوتر بين الجانبين إلى منطقة الصراع، وبخاصة قطاع غالي. وللأسف بقي الحال كذلك خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٧. وبالفعل، تميزت الحالة الأمنية العامة في قطاع غالي بتوترات

شديدة بين الجانبين خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، خاصة فيما يتصل بالانتخابات المزعومة.

١٣ - ونشر الجانب الأبخازي المزيد من أفراد الميليشيا وأنشأ مراكز إضافية في جميع أنحاء قطاع غالي. غير أن العدد الإجمالي لأفراد الميليشيا بقي دون العتبة ٦٠٠ كما نص على ذلك بروتوكول غالي في أيار/مايو ٢٠٠٠. وواصلت البعثة زيادة دورياتها، مع التركيز بشكل خاص على طول خط وقف إطلاق النار والمناطق الرئيسية داخل المنطقة الأمنية. ونشرت البعثة أيضاً، عند الحاجة، قاعدة دوريات متقدمة في منطقة غالي السفلى، في نفس الموقع الذي توجد فيه نقطة تفتيش قوات حفظ السلام الجماعية لرابطة الدول المستقلة.

١٤ - وفي ١ آذار/مارس، حدث تبادل لإطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار بين الميليشيا الأبخازية وضباط إنفاذ قانون جورجيين. ووقع هذا الحادث خلال مظاهرة جرت على خط وقف إطلاق النار قرب شامغونا، جنوب جسر إنغوري ضد الانتخابات المزعومة نظمتها حركة شباب جورجيين أنشئت حديثاً. وعبر عدة طلاب زوغديدين خط إطلاق النار في الاتجاهين. وألقي القبض على ثلاثة منهم على الجانب الأبخازي من جانب الميليشيا، التي أطلقت عيارات تحذير في الهواء. وأسفر ذلك بدوره عن تبادل طويل لإطلاق النار بالأسلحة الصغيرة بين الميليشيا الأبخازية وضباط شرطة جورجيين. ولم يبلغ عن أي ضحايا. وتوقف إطلاق النار عندما وصلت دورية خاصة تابعة للبعثة إلى مكان الحادث. وفي وقت لاحق بدأ تحقيق في الحادث من جانب فريق لتقصي الحقائق تابع للبعثة. ونبتت البعثة إلى أن ممارسة الحقوق المدنية والسياسية على مقربة من خط إطلاق النار يجب أن تنفذ بطريقة لا تسمح بسوء الفهم وسوء التقدير وما يلي ذلك من عنف. وأحالت البعثة إلى الجانب الأبخازي طلب الجانب الجورجي إطلاق سراح الطلاب الثلاثة.

١٥ - وشمل النشاط الإجرامي حسبما أبلغت عنه دوريات البعثة ست حالات لإطلاق النار وست عمليات نهب وأربع حالات اختطاف. ويعد ظهور حالات الاختطاف العنيف طلباً للفدية محدداً تطوراً مزعجاً. وفي قضية بارزة، وقعت في ٣ شباط/فبراير، خطف أشخاص مجهولو الهوية دافيد سيغوا، رئيس لجنة الانتخابات الفعلية في غالي، من منزله في مدينة غالي. وادعى الجانب الأبخازي أن القوات الخاصة الجورجية كانت وراء الحادث وأن سبب الاختطاف هو تعاونه مع السلطات الفعلية كما كان الحال مع بريدون شاكايريا. وأنكر الجانب الجورجي أي تورط.

١٦ - وزادت البعثة دعمها للجهود المبذولة لمكافحة الجريمة. وسبق لشرطة الأمم المتحدة أن اضطلعت بخمس دورات تدريبية لفائدة ٥٥ ضابطاً محلياً من ضباط إنفاذ القانون في

مقاطعات غالي وأوشمشيرا وتكفار شيلي. وسترکز البعثة تعاونها لما تبقى من عام ٢٠٠٧ على التدريب والمعدات وتبادل المعلومات وتقديم المشورة؛ وستقدم الدعم للتعاون على مسائل إنفاذ القانون عبر خط وقف إطلاق النار.

١٧ - ومنذ آذار/مارس، جرى انتداب موظف دولي لحقوق الإنسان من مكتب حقوق الإنسان في أنخازيا، جورجيا إلى مقر البعثة في قطاع غالي بغية تعزيز قدرة المكتب والاتصال بمركز حقوق الإنسان المنشأ حديثاً في غالي من جانب المنظمات غير الحكومية التي توجد مقارها في غالي وسوكونمي. ويشمل برنامج مركز حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٧ تقديم المعونة القانونية إلى سكان غالي، والتدريب في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تدريب الإدارة المحلية الفعلية، وبناء الوعي، وإنشاء مركز للمعلومات والموارد.

١٨ - وفي شباط/فبراير، أكد الرئيس الفعلي سيرجي باغابش، في كلمة وجهها إلى سكان قطاع غالي، أنه لن تفرض ضرائب قسرية على مواطني أنخازيا، وأن التشريعات الفعلية تنص على طرائق بديلة للتمتع بمركز المقيم.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بقيت مسألة لغة التعليم تشغل السكان المحليين ومن يريدون العودة. فكان الوضع في جوهره دون تغيير، حيث يتم التعليم باللغة الروسية في مقاطعة غالي العليا ومدينة غالي، وباللغة الجورجية في مقاطعة غالي السفلى.

قطاع زوغديدي

٢٠ - بقي الوضع الأمني العام في قطاع زوغديدي هادئاً، رغم تأثره بالبيئة المتوترة في منطقة الصراع ككل. وتلقت دوريات البعثة تقارير عن حالي قتل وتسع من حوادث إطلاق النار وحالة نهب واحدة. وانخفضت كثيراً التحركات الجورجية عبر المنطقة الأمنية إلى منطقة وادي كودوري العليا ومنها نظراً لظروف الشتاء القاسية وإغلاق ممر خيدا. ولم تلاحظ البعثة أي تحركات برية للنقل العسكري خلال تلك الفترة. وفي ٢٦ شباط/فبراير، على إثر تحسن الظروف الجوية، نشرت البعثة مركز مراقبتها المؤقت، ويقع في نفس المكان الذي تقع فيه نقطة تفتيش قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في منطقة زوغديدي الأمنية على الطريق المؤدية إلى المنطقة العليا من وادي كودوري.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت البعثة وقوع ما مجموعه ٢٢ تخليقاً جويًا جورجياً عبر المنطقة الأمنية. وكما ذكرت في تقريري السابق، تقوم البعثة ووزارة الداخلية الجورجية بمناقشة عملية للإخطار والتحقق فيما يتعلق بجميع التحركات التي تتم عبر المنطقة الأمنية إلى المنطقة العليا من وادي كودوري ومنها. وفي شباط/فبراير، اتفقت البعثة ووزارة

الداخلية الجورجية على تعزيز الشفافية على هذا النحو في المنطقة الأمنية. وجرى الإخطار حتى الآن عن ثماني رحلات جوية. وتشدد البعثة على ضرورة أن تكون هناك آلية إخطار وتحقق شاملين عند إعادة فتح ممر خيدا في فصل الربيع. وعلاوة على ذلك، ورهناً بالبيئة الأمنية والضمانات المناسبة، تعزم البعثة إعادة تنشيط قاعدة فريقها في أديس أبابا، في المنطقة العليا من وادي كودوري، مما يتوقع أن يساهم في شفافية النقل الجوي إلى الوادي.

٢٢ - وفي ١٦ شباط/فبراير، حكمت محكمة في زوغديدي على بريدون شاكابيريا بالسجن لمدة ١٠ أعوام لحيازة المخدرات والاتجار فيها (انظر S/2007/15، الفقرتان ٨ و ١٦). وتمسك الجانب الأبخازي بموقفه كما هو مبين في الفقرتين ٨ و ١٥ أعلاه.

٢٣ - وفي ٣ آذار/مارس، نظمت حركات شباب جورجيين مظاهرة على جسر إنغوري للمطالبة بإطلاق سراح الشبان الجورجيين الثلاثة المحتجزين من قبل الجانب الأبخازي (انظر الفقرة ١٤) ولمعارضة الانتخابات المزعومة. وقامت البعثة، بالتعاون مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وشرطة زوغديدي ومنظمي المظاهرة، بنشر دوريتين مرئيتين بشكل واضح قبل وخلال المظاهرة، التي مرت دون وقوع حادث يذكر. وفي ١٤ آذار/مارس، جرت خارج مقر البعثة في زوغديدي مظاهرة سلمية نظمته حركات الشباب نفسها.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت شرطة الأمم المتحدة ١٣ دورة تدريبية لفائدة ١٥٣ فرداً من أفراد إنفاذ القانون المحليين لتدريبهم على المهارات الأساسية المتعلقة بالشرطة، وإدارة مكان الجريمة والاضطلاع بأعمال الشرطة في المجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، يسرت شرطة الأمم المتحدة مشاركة ١٥ ضابط شرطة جورجياً في دورة تدريبية على أعمال الشرطة العصرية في كلية الشرطة التابعة لأكاديمية الخدمة العامة الإستونية، جرى تنظيمها في إستونيا في الفترة من منتصف كانون الثاني/يناير إلى منتصف شباط/فبراير. وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ آذار/مارس، شارك ٢٥ من ضباط الشرطة في زوغديدي، بمن فيهم ١٣ ضابطة، في مؤتمر عن تعزيز ثقافة لحقوق الإنسان، نظمته شرطة الأمم المتحدة وموله مجلس أوروبا. وللمرة الأولى، اضطلعت شرطة الأمم المتحدة أيضاً بشمالي دوريات مشتركة مع الشرطة الجورجية داخل المنطقة الأمنية. وواصلت شرطة الأمم المتحدة أيضاً تنفيذ أعمال الشرطة التي تقوم بها في المجتمعات المحلية ومشروع المساواة بين الجنسين بإجراء دورات بشأن منع الجريمة في جميع أنحاء مقاطعة زوغديدي، وذلك بالتعاون مع رابطة الشرطة النسائية لسامغريلو - زيمو سفانيتي.

وادي كودوري

٢٥ - في ٢٦ شباط/فبراير، اضطلعت البعثة بدورية ليوم واحد عبر منطقة وادي كودوري السفلى لتقييم ظروف الطرق وجدوى إعادة إنشاء مركز مراقبة مؤقت في نفس المكان الذي تقع فيه نقطة تفتيش قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في منطقة لاطا العليا.

٢٦ - وفي الفترة من ٥ إلى ٧ آذار/مارس، اضطلعت البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة بدورية مشتركة ثالثة في منطقتي وادي كودوري السفلى والعليا بعد توقف دام شهرين نظراً للظروف الجوية والطرقية السيئة (انظر S/2007/15، الفقرتان ١٩ و ٢٠). وزُودت الدورية المشتركة بالضمانات الأمنية المعتادة وقُدِّم لها تعاون ممتاز من الجانبين. وكان هدفها ضمان الشفافية في نشر قوات الأمن في الوادي ومراقبة اتساقها مع اتفاق موسكو لعام ١٩٩٤. وتنقلت الدورية المشتركة على نحو واسع النطاق في جميع أنحاء منطقتي وادي كودوري السفلى والعليا وسُمح لها بالوصول الكامل إلى أفراد الأمن والمراكز والمنشآت الأمنية. ولم تلاحظ الدورية في طريقها أي تغيير في نشر نقاط تفتيش الميليشيا الأبخازية في منطقة وادي كودوري السفلى. وفي منطقة وادي كودوري العليا، قدم مسؤولون جورجيون معلومات مفصلة عن نشر قواتهم الأمنية، في إطار وزارة الداخلية. وقد شمل ذلك نشر ٢٨٤ فرداً على أساس تناوبي من إدارتي الشرطة الجنائية والمهام الخاصة، و ١٠٠ من حرس الحدود المعيّنين محلياً. وكان أفراد إدارتي الشرطة الجنائية والمهام الخاصة يحملون أسلحة شخصية. وكانت أسلحة القسم (قاذفات القنابل الصاروخية والرشاشات) متيسرة للنشر من مخازن الأسلحة. وكانت مخازن الذخيرة وقواعد اللوجيستيات والصيانة مفتوحة للتفتيش. ورأت الدورية صناديق للذخيرة من عيار ٢٣ ملم كان قد جرى الإقرار بها خلال الدورية السابقة. وكرر المسؤولون الجورجيون التأكيد على أنه لا توجد أي أسلحة ثقيلة مقابلة لهذه الذخيرة. وأوصت الدورية بأن يتم، عملاً باتفاق موسكو لعام ١٩٩٤، سحب هذه الذخيرة من الوادي. وعلى العموم، لم تلاحظ الدورية أي نشر لأسلحة ثقيلة. ولاحظت الدورية أن مركبتي الإنقاذ المصفحتين اللتين أجرى التفتيش عليهما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ حُوِّلتا لأغراض توفير قدرات الإجلاء الطبي تحت علامة الصليب الأحمر. وتقترح البعثة الاستعاضة عنهما بمركبات مدنية بمجرد إعادة فتح ممر خيدا. وقد أحاطت البعثة علماً باعترام وزارة الداخلية تكييف وجودها في منطقة وادي كودوري العليا حسب مستويات عدد الأفراد الموجودين في أماكن أخرى في جورجيا وستستمر في متابعة هذه العملية.

٢٧ - وفي وقت متأخر من ليلة ١١ آذار/مارس، أخبرت وزارة الداخلية الجورجية البعثة بأن خمس طائرات هليكوبتر اقتربت من منطقة وادي كودوري العليا من الشمال وأطلقت صواريخ على قريتي شخالته وأدجارا. وعلاوة على ذلك، أصابت أيضا بعض صواريخ المدفعية (من طراز غراد)، يزعم أنها أطلقت من الجنوب، منطقة وادي كودوري العليا. وأصيب مبنى حكومة جمهورية أبخازيا المستقلة ذاتياً في شخالته ومخفر لوزارة الداخلية بأضرار، ولكن لم يُبلغ عن أي ضحايا. وأبلغت نقطة تفتيش قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في منطقة لاطا العليا، في منطقة وادي كودوري السفلى، أنها شاهدت قنابل مضيئة وسمعت طلقات نارية لأسلحة آلية وحركة شاحنات. ودُعي إلى إجراء تحقيق من جانب فريق مشترك لتقصي الحقائق في ١٢ آذار/مارس بموافقة ومشاركة كل أعضائه، أي الجانبان الجورجي والأبخازي، وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة والبعثة. وفي تطور غير مسبوق، رافق مشاركون جورجيون الفريق عبر الإقليم الواقع تحت سيطرة أبخازيا في طريقه إلى منطقة وادي كودوري العليا، ورافق ممثلون أبخازيون الفريق خلال كل مراحل التحقيق في منطقة وادي كودوري العليا. وحتى الآن، قام الفريق بزيارتين إلى شتى المواقع في منطقة وادي كودوري العليا حيث وقع الحادث وذلك لفحص مواقع الارتطام، وجمع الأدلة، وإجراء القياسات ومقابلة الشهود. وعقد أيضاً أربع جلسات لمناقشة نتائجه ومحاولة التوصل إلى استنتاجات مشتركة فيما يتعلق بظروف أحداث ١١ آذار/مارس. لا يزال التحقيق جارياً. وأحاطت البعثة علماً مع التقدير بالتزام الجانبين والمجتمع الدولي، رغم خطورة الحدث، الحذر في بيانهم العامة وإتاحتهم الوقت اللازم للفريق لإنجاز عمله الصعب.

٢٨ - وفي ٢١ شباط/فبراير، تعاونت البعثة مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة والجانبين الجورجي والأبخازي في إجلاء طبي طارئ لأحد أفراد وزارة الداخلية الجورجية من منطقة وادي كودوري العليا عن طريق منطقة وادي كودوري السفلى إلى زوغديدي. وكان الجانب الجورجي قد طلب هذا الإجلاء بسبب تعذر الوصول إلى منطقة وادي كودوري العليا من ممر خيدا أو بالطائرة الهليكوبتر.

التطورات على نطاق البعثة

٢٩ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أُبلغ عن حالي حرق لاتفاق عام ١٩٩٤ بشأن وقف إطلاق النار والفصل بين القوات، وذلك على النحو التالي: في ٢٠ كانون الثاني/يناير إلى الجانب الأبخازي عن تواجد ناقلة جند مصفحة أبخازية في ١٠ كانون الثاني/يناير تحمل سبعة جنود بالقرب من منطقة التدريب في أوششيرا في منطقة الحد من الأسلحة؛ وفي

١٦ آذار/مارس إلى الجانب الجورجي عن تواجد مفرزة شرطة عسكرية جورجية منذ ١٥ شباط/فبراير في مدينة زوغديدي، الكائنة في المنطقة الأمنية.

٣٠ - وبقيت الاجتماعات الأسبوعية الرباعية الأطراف، التي تجمع بين جانبي الصراع والبعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة لمناقشة المسائل الأمنية في المنطقة الأمنية، معلقة (انظر S/2007/15، الفقرة ٢٦). ويحقق الفريق حالياً في سبع حالات، بما فيها حادث ١١ آذار/مارس في منطقة وادي كودوري العليا (انظر الفقرة ٢٧ أعلاه)، مع ثلاث حالات أخرى تنتظر الإقفال.

٣١ - وساهمت الحوادث البحرية التي تقع على مقربة من المياه الساحلية لأبخازية وجورجيا في زيادة التوتر. ففي ١٠ كانون الثاني/يناير، دخل حرس السواحل الجورجي المياه الواقعة تحت سيطرة أبخازيا واحتجزوا زورقي صيد أجنبيين يعملان هناك، مما اعتبره الجانب الأبخازي استفزازاً. وفي ٦ شباط/فبراير، أخبر وزير الخارجية الأبخازي الفعلي البعثة بأن سفن صيد جورجية، ترافقها زوارق دوريات جورجية، كانت تعمل بالقرب من أوشمشيرا، وأن الجانب الأبخازي كان يُعد لاتخاذ إجراءات وشيكة. وكانت البعثة على اتصال بكلا الجانبين للعمل بسرعة على تخفيف حدة التوتر الحالية، مما منع حدوث مواجهة مسلحة. وعلى إثر ذلك، زادت البعثة من دورياتها الساحلية.

رابعا - التعاون مع قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة

٣٢ - واصلت البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة تعاونهما الوثيق في اضطلاع كل منهما بولايته. فإضافة إلى تسيير الدوريات المشتركة في أعلى وادي كودوري وأسفله، وفرت قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة أيضاً المساعدة اللوجستية للقاعدتين المتقدمتين المؤقتتين التابعتين للبعثة والملاصقتين لإحدى نقاط التفتيش التابعة لها في أسفل مقاطعة غالي وموقع المراقبة المؤقت التابع للبعثة في قطاع زُغديدي (انظر الفقرتين ١٣ و ٢٠). وفي ١٤ شباط/فبراير، أجرت البعثة تدريباً على عمليات الإنقاذ الطارئة بمشاركة قوة حفظ السلام.

خامسا - قضايا حقوق الإنسان

٣٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أتم مكتب حقوق الإنسان في أبخازيا بجورجيا بنجاح المرحلة الأولى من مشروعه الهادف إلى توفير المساعدة القانونية المجانية للضعفاء الذي تمّوله حكومة فنلندا وتنفذه رابطة المحامين الأبخاز. وبلغ مجموع الأشخاص الذين تلقوا المساعدة القانونية ١١٧ مديناً في ١٠٦ قضايا مدنية و ١١ قضية جنائية في جميع أرجاء أبخازيا

بجورجيا، من بينها مناطق نائية في مقاطعتي غالي وأوتشماشيرا. واختتم المشروع بعقد اجتماع مائدة مستديرة بشأن موضوع مبدأ افتراض البراءة شارك فيه ممثلون عن وكالات إنفاذ القانون الفعلية ومكتب المدعي العام والمحاكم. وأوصى المشاركون بتوسيع نطاق هذه الخدمة لتشمل مناطق أخرى تكاد تنعدم فيها خدمات المساعدة القانونية.

٣٤ - ولا تزال انتهاكات حقوق الملكية تشكل قضية هامة. وأقر البرلمان الفعلي قانوناً جديداً للأحوال المدنية يكفل الحماية القضائية لحقوق الملكية. غير أن المحاكم استمرت في رفضها للمطالبات التي تقدم بها المالكون الذين شردتهم أعمال القتال منذ عام ١٩٩٢ لاسترجاع ممتلكاتهم التي احتلت بشكل غير شرعي، وذلك بوصفها مطالبات لا تتمتع بالمقبولية. وكان مكتب حقوق الإنسان في أبخازيا بجورجيا قد وجه انتباه السلطات الفعلية عدة مرات إلى ضرورة وقف هذه الممارسة.

٣٥ - وفي آذار/مارس، عينت السلطات الفعلية مفوضاً رئاسياً لحقوق الإنسان. ومن المنتظر أن يقدم المفوض بحلول شهر حزيران/يونيه تقريراً عن حالة حقوق الإنسان في ذلك الإقليم وأن يتقدم، بناءً على ذلك، بمقترحات إلى البرلمان الفعلي بشأن إنشاء آليات لحماية حقوق الإنسان.

سادساً - الأنشطة في مجال المساعدة الإنسانية والإصلاح

٣٦ - واصلت البعثة إصلاح ثلاثة مستشفيات في منطقة الصراع كجزء من برنامج الإصلاح الذي تموله المفوضية الأوروبية. فقد أُنجزت أعمال إصلاح مستشفى تكفارتشيلي، ومن المنتظر أن تنتهي أعمال إصلاح مستشفيين في أوتشماشيرا وزغديدي في منتصف شهر نيسان/أبريل.

٣٧ - وواصلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية تقديم المساعدة للفئات الضعيفة المتضررة من الصراع في الجانب الواقع تحت سيطرة أبخازيا من خط وقف إطلاق النار. فقد واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ برنامجه المتكامل للإنعاش في إطار برنامج الإصلاح الذي تموله المفوضية الأوروبية في منطقة الصراع. وشملت أنشطته تقديم المساعدة على توليد الدخل الزراعي، ومشاريع الإصلاح في مجال المياه وبذل جهود من أجل بناء قدرات أصحاب المصلحة المحليين في مقاطعات غالي وأوتشماشيرا وتكفارتشيلي؛ وصيانة مركز الإعلام في سوخومي من أجل أوساط تقديم المعونة الدولية والمحلية العاملة في المنطقة.

٣٨ - وعلى هامش اجتماع جنيف (انظر الفقرة ٥)، التقى الجانبان الأبخازي والجورجي بمفوض الأمم المتحدة السامي المساعد لشؤون اللاجئين. وجدد الجانبان تأييدهما للورقة

الاستراتيجية المتعلقة باللاجئين (انظر S/2005/453، الفقرة ٥) التي أعدها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد جددت المفوضية تأكيد حق المشردين داخليا واللاجئين في العودة، وشجعت الجانبين على التركيز على الخطوات العملية.

٣٩ - وفي منطقة الصراع، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الشريكة لها، وهي المجلس الدائم لللاجئين، والمجلس النرويجي للاجئين، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون تنفيذ برنامجها الخاص بالمساعدة الإنسانية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شمل ذلك توزيع الحطب، وتقديم مساعدات لتوفير المأوى، وتقديم منح صغيرة وما يتصل بذلك من تدريب، وتقديم الدعم الزراعي، ومشاريع التعبئة المجتمعية الصغيرة الحجم.

٤٠ - وقد وفر برنامج الأغذية العالمي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ الأغذية في الموقع لفائدة ١٠.٠٠٠ تلميذ في ٨٢ مدرسة في جميع أنحاء أنجازيا بجورجيا وبدأ جولة جديدة من عملية إصلاح الأصول الزراعية بتقديم الأغذية لفائدة ١٢.٠٠٠ مستفيد في مقاطعات غالي وأوتشمشيرا وتكفارتشيلي بالتعاون مع المنظمة الدولية للرؤية العالمية.

٤١ - وواصلت منظمة HALO Trust، بدعم مالي من الولايات المتحدة الأمريكية والمفوضية الأوروبية، أنشطة إزالة الألغام والتخلص من الذخائر المتفجرة في جميع أرجاء أنجازيا بجورجيا. وبسبب كثافة الثلوج ورداءة أحوال الطقس، علقت منظمة HALO Trust أنشطتها في وادي كودوري حتى بداية شهر آذار/مارس.

٤٢ - وشرعت المنظمة الدولية للرؤية العالمية في المرحلة الثالثة من برنامجها للتغذية المدرسية وإصلاح الأصول الزراعية في إطار شراكة مع برنامج الأغذية العالمي، وواصلت إنجاز مشروع العودة إلى المدرسة الذي أعاد إلى المدارس ما يقرب من ٧٠ طفلا في أوتشمشيرا. وقد وسعت أيضا من نطاق عمليات توزيع القروض الصغيرة التي تضطلع بها في غالي وسوخومي على ٢٠٠ من أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة وواصلت توفير التعليم في مجال الأعمال التجارية والإدارة للجامعة المحلية، والمنظمات غير الحكومية المحلية وإدارات المقاطعات. وأتمت منظمة Première Urgence برنامجها لإصلاح المساكن في أنجازيا، الذي تموله الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، وأصلحت ١١ مجموعة للشقق السكنية و ٢٠٠ منزل/شقة في أنحاء أنجازيا بجورجيا. كما شرعت منظمة Première Urgence في تنفيذ برنامج جديد، يموله مكتب الشؤون الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية، لتحسين سبل كسب عيش ٥٥٠ مزارعا وأمنهم الغذائي في مقاطعات سوخومي وغولربش وتكفارتشيلي وغالي وأوتشمشيرا. وبدأت المؤسسة السويدية، Kvinna till Kvinna، في تنفيذ مشروعها

المشترك الرابع المعني ببناء السلام عن طريق الجمع بين منظمتين غير حكوميتين نسائيتين إحداهما أنجازية معنيتين بالمشردين داخليا والأخرى جورجية، وواصلت أيضا تمويل خمس منظمات نسائية أنجازية على المدى الطويل. وواصلت منظمة أطباء بلا حدود دعمها لبرنامجها المعني بمرض السل وبرنامجها الخاص بإتاحة الحصول على الخدمات الصحية بالرغم من تخفيض نطاقه، وواصلت تحسين جودة خدمات الرعاية لفائدة أضعف الناس في سوخومي وتكفارتشيلي. كما واصلت لجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية أخرى توفير الدعم في كافة أرجاء أبخازيا بجورجيا.

سابعاً - مسائل الدعم

٤٣ - حددت البعثة الطرق والجسور الرئيسية التي يتعين إصلاحها في عام ٢٠٠٧ في منطقة الصراع والتي يستعملها المراقبون العسكريون في دورياتهم.

٤٤ - وقد واصلت البعثة حملتها للتوعية من أجل منع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن طريق التدريب التمهيدي. ويسّرّت خلية التدريب التابعة للبعثة، بالتعاون مع الفريق الطبي، عملية توزيع مواد عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وواصلت البعثة أيضا تنفيذ التدابير والسياسات الوقائية وبشأن عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والإيذاء الجنسيين. ولم يُبلغ عن أي حالات تتعلق بالاستغلال والإيذاء الجنسيين أو بالتحرش. ومنذ تقريره السابق، نُظمت جلسات إحاطة في موضوع الاستغلال والإيذاء الجنسيين لفائدة ٢٠٠ من الأفراد العسكريين الإضافيين وستة موظفين مدنيين جدد. وواصلت البعثة برنامجها الناجح للتوعية بشأن الاستغلال والإيذاء الجنسيين في أوساط السكان المحليين عن طريق تعميم الملصقات في المجتمع المحلي وعن طريق الإعلانات من خلال وسائل الإعلام المحلية الإلكترونية والمطبوعة بالتعاون مع شبكتها القطرية المؤلفة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية.

ثامناً - الجوانب المالية

٤٥ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧٣/٦٠، مبلغ ٣٤,٨ مليون دولار لتغطية نفقات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، فإن تكلفة مواصلة البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ستقتصر على المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية العامة. وستنظر الجمعية العامة في الميزانية المقترحة لبعثة

مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في الجزء الثاني من دورتها الحادية والستين المستأنفة.

٤٦ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ١٣,٤ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى الآن ٨٩٠ مليون دولار.

٤٧ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بلغ مجموع المبالغ المستحقة لتغطية تكاليف المعدات ١٨٤ ٠٠٠ دولار. ونظرا للوضع المالي الهش للبعثة، تم تعليق سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ولا تزال مدرجة كمتأخرات.

تاسعا - ملاحظات

٤٨ - أسوة بفريق الأصدقاء في اجتماعه المعقود في جنيف، يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير، أرحب بالتقدم الذي أحرزه الجانبان تجاه تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٧١٦ (٢٠٠٦). وأرحب على وجه الخصوص باستمرار الدوريات المشتركة في منطقة وادي كودوري بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وألاحظ مع الارتياح أنه لم يلاحظ وجود أي أسلحة ثقيلة في الوادي، وأنه، مقارنة بالوضع الذي راقبته الدوريات المشتركة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، تناقص عدد الأفراد المسلحين. ومن البواعث المشجعة لي الشروع في عملية الإخطار والتحقق على جانب زوغديدي من المنطقة الأمنية. وأرحب كذلك بتوسيع نطاق مساعدة البعثة ليشمل مقاطعة غالي سواء فيما يخص أنشطة مستشاري شرطة الأمم المتحدة أو التواجد الكامل في تلك المنطقة لمكتب حقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا. وآمل أن يفضي تعيين السلطات الأبخازية، القائمة بحكم الواقع، لمفوض رئاسي لحقوق الإنسان إلى تمكين هذه السلطات من أن تعالج بشكل أفضل مسائل حقوق الإنسان التي أثارها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا والمنظمات غير الحكومية المحلية، على حد سواء. ويحدوني الأمل في أن يقدر كل جانب الخطوات التي اتخذها الجانب الآخر، وأن يقوم باتخاذ مزيد من التدابير لتحسين الثقة بين الجانبين، بما يتفق مع الالتزامات التي تم التعهد بها في جنيف.

٤٩ - وإزاء هذه الخلفية الإيجابية، شكلت أحداث ١١ آذار/مارس في منطقة وادي كودوري العليا نكسة كبيرة. وفي الوقت الذي لم تتسبب فيه هذه الأحداث، لحسن الحظ، في أي ضحايا، فإنها تذكّر لنا بالمخاطر التي لا يزال ينطوي عليها الصراع، وإمكانية أخذ التوترات الحالية لمسار عنيف. وآمل أن تساعد التحقيقات التي قام بها الفريق المشترك لتقصي

الحقائق إلى توضيح الملابسات التي تكمن وراء هذا الحادث، وأعرب عن امتناني للجانبين لروح الاعتدال التي أظهرها في بيانتهما العلنية، وإتاحتهما الوقت الكافي للفريق ليتمكن من إنجاز مهمته الصعبة. وأعتقد أيضا أنه بعد وقوع حادث تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الذي أُطلقت فيه ثلاث قذائف سطح - سطح على منطقة وادي كودوري العليا، يُبرز هذا التطور الجديد ضرورة قيام الطرفين والمجتمع الدولي بمعالجة الوضع في منطقة وادي كودوري بأسلوب وقائي أيضا. والواقع، أنه نظرا للمراقبة الدولية المحدودة للغاية، فمن الأرجح أن يظل وادي كودوري عرضة للمزيد من الحوادث ما لم تتخذ تدابير للحيلولة دون ذلك. ومن شأن إعادة التنشيط المقررة، رهنا بما تسمح به الظروف الأمنية، لقاعدة فريق البعثة في أديجارا بمنطقة وادي كودوري العليا، أن تعالج هذه المسألة جزئيا. وبالتشاور مع جميع الأطراف المعنية، وستواصل الأمم المتحدة التفكير في الطرائق والوسائل اللازمة لتعزيز نظام حفظ السلام في تلك المنطقة حتى يتسنى الحد من إمكانية تجدد وقوع مثل هذه الحوادث.

٥٠ - وفي حين أن منطقة وادي كودوري كانت مسرحا لأخطر التطورات خلال الفترة قيد الاستعراض، يؤسفني أن ألاحظ أن الوضع على امتداد خط وقف إطلاق النار ظل متوترا منذ تقديم تقريرني السابق إلى مجلس الأمن. وفي حين أنه لم تقع أية ضحايا فإن التعاون بشأن المسائل الأمنية ومكافحة الجريمة يكاد يكون معدوما، على عكس ما كان عليه الحال أثناء نفس الفترة من السنة الماضية. ويبين تبادل إطلاق النار الذي وقع في ١ آذار/مارس ضرورة ممارسة الجانبين لأقصى درجات ضبط النفس والحذر في منطقة خط وقف إطلاق النار وما حولها. وفي جنيف، أعرب الجانبان عن تسليمهما بتدهور الأوضاع على امتداد خط وقف إطلاق النار، كما أعربا عن استعدادهما لمعالجة ذلك. وإنني أحث الطرفين على الوفاء بالتزاماتهما واتخاذ كافة تدابير الحيلة لتحاشي الأوضاع التي يمكن أن تفضي إلى العنف. وأود التذكير بأن الطرفين أعربا عن تأييدهما لعودة المشردين داخليا وذلك إلى مقاطعة غالي، في المقام الأول، وتنفيذ خطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ذلك الصدد. بيد أن عودة المزيد من المشردين داخليا وتحسين أوضاع السكان في مقاطعة غالي لا يمكن أن يتحقق واقعا إلا إذا أصبحت منطقة خط وقف إطلاق النار منطقة للتعاون الصادق، لا منطقة للمواجهة. وستولي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا اهتماما خاصا لهذه المشكلة في الفترة القادمة.

٥١ - وفي جنيف، أكد الجانبان مجددا على دعمهما للحوار، بما في ذلك على أعلى المستويات. وقد ظلت أحكام قرار مجلس الأمن ١٧١٦ (٢٠٠٦) غير مطبقة في هذا المجال. وإنني على اقتناع بأنه في الوقت الذي تظل فيه التدابير الأحادية التي يتخذها كل جانب بهدف بناء الثقة ضرورية، فهي غير كافية؛ ولا مناص من الدخول في مفاوضات مباشرة من

أجل معالجة المسائل الأمنية، وإعادة التأهيل والتعاون الاقتصادي، والمسائل الأوسع نطاقاً المتعلقة بالتوصل إلى تسوية سياسية. وسيسعى ممثلي الخاص والبعثة إلى مساعدة الجانبين في التغلب على المسائل التي لا تزال تقف عقبة أمام الدخول في مفاوضات صادقة. وإني على ثقة من أن الأمم المتحدة ستواصل، في سياق التصدي لهذه التحديات، الاعتماد على دعم فريق الأصدقاء، الذي برهن مرة أخرى على الأهمية البالغة لدوره أثناء الفترة قيد الاستعراض، بالإضافة إلى المساعدة المقدمة من المنظمات الدولية الأخرى والدول الأعضاء. وما زلت أعتقد أن وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا يساهم في الحفاظ على الأمن في منطقة الصراع وتواصل الجهود الدولية المبذولة لتشجيع الحوار السياسي بين الطرفين. ولذا فإنني أوصي بتمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى، وذلك حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٥٢ - وفي الختام، أود أن أعرب مجدداً عن إشادتي بممثلي الخاص جان أرنو، وكبير المراقبين العسكريين، اللواء نياز محمد خان خاتاك، والرجال والنساء العاملين في البعثة لتفانيهم في السعي إلى إيجاد حل عادل ودائم لهذا الصراع الذي لم يُحسم، في بيئة معقدة وتتسم بالتوتر.

المرفق

البلدان المساهمة بمراقبين عسكريين وبأفراد للشرطة المدنية (في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧)

البلد	المراقبون العسكريون
الاتحاد الروسي	٣
الأردن	٧
ألبانيا	٣
ألمانيا	١٢
إندونيسيا	٤
أوروغواي	٣
أوكرانيا	٥
باكستان	١١ ^(١)
بنغلاديش	٧
بولندا	٥
تركيا	٥
الجمهورية التشيكية	٥
جمهورية كوريا	٨
الدانمرك	٦
رومانيا	١
السويد	٣
سويسرا	٥
فرنسا	٣
كرواتيا	٢
ليتوانيا	٢
مصر	٦
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٥
مولدوفا	١
النمسا	٢
هنغاريا	٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٢

المراقبون العسكريون	البلد
١	اليمن
٥	اليونان
١٢٩	المجموع

(أ) بما في ذلك كبير المراقبين العسكريين.

أفراد الشرطة المدنية	البلد
٢	الاتحاد الروسي
٤	ألمانيا
١ ^(أ)	أوكرانيا
٢	بولندا
٣	سويسرا
١	غانا
١٣	المجموع

(أ) المستشار الأقدم لشؤون الشرطة.

